اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٧٠	١٢٨٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

في الهم الاقتصادي

(فش) مع سبق الإصرار

٢-٢

حسام الساموك

هكذا يتعامل رواد الغش التجاري في أسواقنا وتعاملاتنا اليومية ،ولا أنسى أن ثمة أنماطا أكثر غرابة يجري تداولها

اذا كنا قد استغرقنا في عمود الأمس بالحديث عن تطورات غير مسبوقة في أنماط الغش التجاري الذي غزا أسواقنا قسرا وتناولنا من التداولات اليومية القائمة مثلا قد يكون صارخا لكنه حدث بالفعل معي،فقد وعدت قارئي الكريم أن اتواصل معه في عمود اليوم مستذكرا أنواعا لابد من أنها مبتكرة في اطار الغش الصناعي هذه المرة،حيث فرضت التطورات الحاصلة في تداولات اسواقنا الملتوية،وانطلاقا من مبدأ (الحاجة تخلق الاختراع)،أن يمارس الغش علنا دونما وجل أو حياء أوتردد أواحراج أوخشية من مسؤولية أومساءلة،بل يتردد في أوساط عدة أن الجهات المعنية بمتابعة الأداء المدان وملاحقة الفئات المخالفة للقواعد والثوابت والقوانين غالبا ما تحذر بالويل والثبور اذا ما تطفلت على أحد في السؤال عن (ثلث الثلاثة كم!) على سبيل المثال ، والا فأين تقارير جهاز التقييس والسيطرة النوعية أو أي جهاز رقابي في أي من اختصاصاته!!!

نعود لحكايتنا من جديد آملين أن لانكون قد تركنا ضجرا ما في نفوس قرائنا اذا ما كنا قد أطلنا في سطورنا المتقدمة ،لكنها كما يبدو مداعبة لابد منها. الحكاية بالغة الغرابة أن التجاء عدد لايستهان به من العراقيين للاقبال على المياه المعالجة لدى المعامل الخاصة بترشيح المياه سواء بالعلب الصغيرة ذات نصف اللتر أو التي تستوعب لتراواحدا أو الكبيرة المصممة للبرادات المستوردة والمفترض أنها تستوعب عشرين لترا حسبما مثبت على علاماتها التعريفية والتي تثبتها كل المعامل المنتجة لها من دون استثناء وذلك بعدما أيقن الكثيرون عدم صلاح مياه الاسالة للشرب بسبب تلوثها كما أقرت ذلك مؤسسات حماية المستهلك في بياناتها التي روجتها فضائيات عدة ،وبغض النظر عن موثوقية عذوبة المياه المعالجة أو حتى مقدار ملاءمتها للاستهلاك البشري فان ثمة مستجدا مهما آخر تكشف لنا على صعيد مسألة الغش الصناعي حين تبين لي شخصيا وبعد متابعة قد يعدها البعض فضولية،اذ تفرغت لقياس العبوة الكبيرة التي يفترض استيعابها لعشرين لترا كما هو مثبت علنا ومن دون أي لبس،لأجد أن ما تحويه تلك العبوات وبشتى صنوفها وتعدد المصانع التي تصل الى مئة مصنع أو يزيد،لاتستوعب أكثر من اثني عشر لترا بمعنى أن تلك المصانع والتي تحتمي – ظلما- بالشعارات العلمية والتقنيات المزعومة، تبتز المستهلك علنا ثمانية لترات من أصل عشرين لترا من كل عبوة.أي ما يقرب من اربعين بالمئة من مجمل سعة العبوة الواحدة فأي سياق أمين يعتمده أي من تلك المصانع وأي من الأجهزة الصحية أو البيئية أو حتى التجارية ؟ ينبغي أن تتكشف هذه السرقة المفضوحة وتسائل من يمارسها ببجاحة مفضوحة وتلاحق من يغتصب حقا مكتسبا للمستهلك تقره العلامات التجارية التي تروج لها مصانع لابد من أن مالكيها أو في الأقل القائمون على ادارتها يحملون مواصفات علمية لها مكانتها المرموقة التي تقتضي التعامل مع الآخرين في ضوئها.

نحو سياسة فعالة للمنافسة وحقوق المستهلك

نزار قاسم محمد

(٢-٢)

ركائز سياسة حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية :

ان من المهم إرساء قواعد وآليات لممارسة النشاط الاقتصادي لا تضر بالمنافسة أو تقيدها وتعمل على منع الممارسات الاحتكارية . لقد تقدمت الوزارة بمسودة قانون للمنافسة ومنع الاحتكاروتعمل على إنشاء الكيان المؤسسي القادر على القيام بتنفيذ القانون ومتابعة تطورات الأسواق وحماية أطراف العملية الاقتصادية بما يحقق الارتفاع المستمر لكفاءة أداء الاقتصاد ويدعم تنافسية وحداته محليا وعالميا.

ومن المهم أن تتضمن النظم والأطر المقترحة ما يكفل حماية صالح الاقتصاد في حالة تواجد منشآت ذات وضع مسيطر في الأسواق دون الإخلال بالأداء الكفء لهذه المنشآت وقدرتها على التوسع والمنافسة على المستوى الإقليمي والدولى وبما يؤدى إلى التوازن المطلوب لتحقيق المصلحة العليا للمجتمع.

أهداف مشروع القانون المقترح :

- منع المنتجين والموزعين من الدخول في اتفاقات مقيدة للمنافسة على نحو يؤثر سلباً بشكل مباشر أو غير مباشر في السعر أو في كمية الإنتاج أو إتاحة السلعة.

- منع محاولات الشركات ذات الوضع المسيطر في السوق من القيام بممارسات من شأنها الإضرار بالمستهلكين أو بغيرها من الشركات على نحو يؤدى في النهاية إلى الإضرار بالمستهلك.

- التأكد من أن أي اندماج بين شركات مستقلة على النحو الذى ينشئ وضعاً مسيطراً لن يؤدي إلى نشوء وضع احتكارى يؤثر سلباً في الأسواق.

- إنشاء جهاز يرعى المنافسة ويكون متصلاً على نحو تنسيقى مع باقى أجهزة الدولة، ومع الأجهزة المماثلة في الخارج من أجل ضمان تفعيل المنافسة.

تتمثل أهمية إصدار تشريع لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وكذلك منع عمليات الإغراق والإجراءات الضارة بالتجارة الدولية على النحو الذى يحقق تكامل التشريعات ويضمن للمستهلك عدم التعرض لممارسات ضارة نتيجة لعمليات إنتاج وتسويق تنشأ في السوق المحلى أو في الأسواق الخارجية فيما يلي:

أ. خضوع الأنشطة المنظمة عن طريق الرقابة القطاعية:

تختلف الاتجاهات في شأن إخضاع المؤسسات والمنشآت التى تقدم الخدمات العامة، والتى تتخذ طابعا مسيطرا في حالات كثيرة بغض النظر عن ملكيتها، للقواعد العامة المقررة في قوانين حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. فهناك من يرى شمولية تطبيق القانون على جميع المنتجين للسلع أو الخدمات بغض النظر عن طبيعة السلعة

أو الخدمة وعن شكل ملكية المنشأة، انطلاقا من توحيد المعاملة وترسيخا لفكرة المساواة أمام القانون وتبسيط القواعد في ذات الوقت. وهناك من يرى أن مراقبة الخدمات العامة بطبيعتها تحتاج لتشريعات خاصة، حيث تتباين طبيعة الخدمات المقدمة ويتمتع مقدموها بوضع مسيطر بالفعل ويتطلب الأمر ما يتجاوز عمليات التسعير إلى مراقبة كفاءة تقديم الخدمات والالتزام بمواصفاتها، وهو ما يتجاوز الممارسات المألوفة في حالات السلع والخدمات الأخرى والتى تدور معظمها حول التأثير في الأسعار أو منع دخول المنافسين للسوق. وقبل تقييم الاتجاهين سالفي الذكر يتعين عقد مقارنة بين الرقابة القطاعية وقواعد قانون المنافسة من حيث الأهداف التشريعية وطبيعة الرقابة وتوقيتها، وذلك على النحو التالى:

١, الأهداف التشريعية: يستهدف مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار تقليل احتمال حالات الاندماج والاستحواذ على نحو لا يؤدى إلى خلق احتكارات أو إساءة استخدام السيطرة. أما الرقابة القطاعية فتهدف إلى وضع قواعد خاصة بمستوى تقديم الخدمة وأسعارها وشروط تقديمها وتطويرها.

٢, توقيت الرقابة: يُطبق مشروع قانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بعد حدوث الممارسات المخالفة للقانون ، وهذه الرقابة اللاحقة هي الأصل العام في مشروع القانون ، باستثناء تنظيم حالات الاندماج والاستحواذ حيث تكون هناك رقابة سابقة تتمثل في الموافقة المشروطة للاندماج. أما بالنسبة للرقابة القطاعية فالتدخل التشريعي بها دائما يأخذ شكل الرقابة السابقة، حيث يتم إصدار قرارات إلزامية تهدف إلى تحقيق أهداف التشريع.

٣, طبيعة الرقابة: الرقابة القطاعية رقابة مستمرة حيث أن هناك التزاما على الأنشطة الخاضعة للرقابة بأن توفر بيانات ومعلومات على نحو منتظم، في حين أن جهاز تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية من خلال مشروع القانون يعتمد بشكل كبير على الشكاوى ويقوم بجمع بيانات تفصيلية عن شركة بعينها للتحقيق في شكوى أو وجود احتمال لوقوع مخالفة. وبناء على ما تقدم ، فإن مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار لا ينظم النشاط الاقتصادي في حد ذاته بل يتناول في الأساس سلوك الوحدات الاقتصادية عند ممارستها لنشاطها في السوق. ومؤدى ذلك أن تظل القوانين الحاكمة لممارسة النشاط الاقتصادي في كل قطاع من القطاعات قائمة وسارية على هذا النشاط جنبا إلى جنب مع قانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. أن وجود قوانين تنظم النشاط الاقتصادي في القطاعات المختلفة إضافة إلى مشروع قانون ينظم المنافسة ويمنع الممارسات الاحتكارية ، يقتضى ضرورة وضع الحدود الفاصلة بين ما تختص به الأجهزة المنظمة لهذه النشاطات والدور الرقابي الذي تقوم به من ناحية، وبين ما يقوم به جهاز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في مراقبة سلوك الوحدات الاقتصادية في ممارسة نشاطها من ناحية أخرى. ولا يقصد بوضع الحدود الفاصلة هنا الفصل التام بين دور الأجهزة الرقابية ودور الجهاز المعني بالمنافسة بل التنسيق بين هذه القوانين بما يكفل أداء كل جهاز للدور المنوط به وفقا للقانون.

منظمة الأغنياء تكشف الجانب المظلم للعولمة

جنيف / وكالات

كشفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن الجانب المظلم للعولمة، فبدلا من أن تخدم مصالح الجميع أصبح الناس يحصلون على مقدار أقل من الثروات الناتجة عن النمو الاقتصادي.ولكن المنظمة بقيت متمسكة في تقرير لها حول سياسيات الوظائف بتفويضها كمروج لسياسات السوق الحرة والتجارة والاستثمار رغم أنها رأت أن الوقت قد حان لدراسة الواقع المتعلق بالجانب المظلم من العولمة.وحثت الحكومات على معالجة مخاوف الرأي العام التي تتعلق بالوظائف والأجور في عالم يشهد تغيرات سريعة لم يسبق لها مثيل بسبب التكنولوجيا ورخص تكاليف النقل والمواصلات، والصعود الاقتصادي للصين وروسيا والهند والبرازيل مع توفر عمالة رخيصة.وعبر الكاتب الرئيسي للتقرير رايموند توريس في حديث لرويترز عن اعتقاده أن العولمة عملية لا يخسر فيها أحد بالنسبة لجميع دول العالم.

ولكنه قال إن عدم الرغبة في رؤية نقاط الضعف في الأسواق المفتوحة الجيدة النمو قد يكون له أثر عكسي.وأشار إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي بصورة ملحوظة وهو أمر لا يتعلق بالدورات الاقتصادية.

وقدم التقرير دراسة للواقع تركز على الجوانب السلبية في العولمة داعيا إلى اتخاذ إجراء لمعالجة الخلل.وقالت المنظمة التي تضم ٣٠ دولة في عضويتها أغلبها من الدول الصناعية الغنية إن نصيب الأجور خلال العشرين عاما الماضية من الدخل القومي يتجه للانخفاض في أغلب دول المنظمة.وأضافت أن الأجور في اليابان تراجعت بنحو ٢٥٪ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال ثلاثين عاما بينما انخفضت بنحو ١٣٪ في أغنى خمس عشرة دولة بالاتحاد الأوروبي وبنسبة ٧٪ في الولايات المتحدة.وتطرقت إلى اتساع الفجوة بين أصحاب أعلى الأجور وأدناها وزيادة الشعور بعدم الأمان في الوظائف مما قد يوضح تباطؤ الأجور جزئيا.ودعت الحكومات إلى مقاومة الحماية الاقتصادية وتبني سياسات توظيف تساعد الناس على الانتقال من وظيفة لأخرى بسهولة وشعور بالأمان.

ويبلغ نصيب الصين والهند والبرازيل وروسيا نحو ٤٥٪ من مجموع معروض العمل العالمي يوميا مقابل ١٩٪ لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم الولايات المتحدة واليابان وأغلب دول أوروبا

برنامج نقاشي حول الخصصة في وزارة الصناعة

بغداد/ قيس عيدان

تنظم وزارة الصناعة والمعادن برنامجاً نقاشياً حول الخصخصة، مفهومها وطرقها وأثارها.

إذ ذكر مصدر مسؤول في الوزارة بأن الدائرة الاقتصادية ستقيم برنامجاً بشان الخصخصة . طرقها وآثارها . مميزاتها وعيوبها يوم غد (الاثنين). والذي سيتضمن التعريف بالخصخصة وطرقها وآثارها في المجتمعات.

وأضاف المصدر أن البرنامج الذي سيتضمن الإجراءات المتخذة تجاه برامج (الخصخصة) سيتم التطرق فيها إلى أبعاد عملية الخصخصة تطبيقاتها في دول العالم والضوابط التي تضمن الملكية الخاصة من مشروعات التأميم والمصادرة وتوفير النظم القانونية الصالحة لنمو القطاع الخاص .الجدير بالذكر إن الوزارة مستمرة بتنظيم هذه الدورات للتعريف بالمصطلحات التي يتم التعاطي بها في الساحة الاقتصادية للتعريف بها بغية توفير مساحة كافية للأوساط الاقتصادية في التعامل معها.

العراق يطرح عطاء لاستيراد ٣٥٠ ألف طن من دقيق القمح

تجار :المفاوضات تعطلت بسبب الاجراءات وارتفاع الاسعار الحاد

بغداد / كريم السوداني

أكد تجار عراقيون ان وزارة التجارة طرحت عطاء لاستيراد ٣٥٠ ألف طن من دقيق القمح في خطوة ترمي الى تخفيف العجز في ضوء تعطل محادثات شراء شحنات كبيرة من القمح.

وقالوا في تصريح (للمدى) ان الشركة العامة لتصنيع الحبوب التابعة للوزارة حددت ٢١ حزيران الحالي موعدا نهائيا لتلقي العروض في العطاء الذي لم يتضمن مواعيد للتسليم.ويبدو أن قرار طرح العطاء لسد العجز المحلي يرتبط بتأخيرات في شراء كميات كبيرة تصل الى ٢٠٠ ألف طن من القمح يتفاوض مجلس الحبوب العراقي بشأنها منذ ثلاثة أسابيع.

وكان المجلس الحكومي طرح عطاء الشهر الماضي لشراء ٥٠ ألف طن من القمح من الولايات المتحدة أو كندا. ويقول التجار ان المفاوضات بشأن كميات أكبر يحتاجها العراق تعطلت بسبب الاجراءات وارتفاع حاد في أسعار القمح.وقال أحد التجار "ان الامل يحدوه في أن تتراجع الاسعار اذا انتظروا."

وفي تقارير صحفية حصلت عليها (المدى) أكد تجار أوروبيون إن مجلس الحبوب العراقي لم ينفذ بعد أي عملية شراء في عطاء طرحه لنحو ٥٠ ألف طن من قمح الطحين الصلد وان خلافا كبيرا بشأن الاسعار يعطل المحادثات.وأغلق باب تقديم العروض في ٣٠ أيار الماضي ويشترط التسليم في حزيران أو تموز.

وأشار التجار ان أعلى عرض قدمه العراق بلغ نحو ٢١٩ دولارا للطن تسليم ظهر السفينة ارتفاعا من حوالي ٢٠٥ دولارات الاسبوع الماضي.

وعروض التصدير أعلى بنحو ٢٠ الى ٣٠ دولارا... وهو فرق كبير في السعر لا يمكن تقريبه عن طريق المفاوضات.علما أن أسعار القمح في الولايات المتحدة وأوروبا ارتفعت كثيرا منذ أغلق العطاء وما من أحد مستعد للتفاوض عند مستوى العروض المقدمة أواخر حزيران ومنذ أغلق العطاء ارتفعت العقود الآجلة للقمح الامريكي الى أعلى مستوياتها فيما يقرب من ١١ عاما كما سجلت الأسعار الاوروبية ارتفاعات تاريخية لتوقع شح المعروض العالمي.

فيما اوضح التجار "يبدو أن العراق وضع نفسه في مأزق ويبدو أن مسؤولي المجلس فوجئوا تماما بارتفاع الأسعار العالمية." وأضاف "ان بعض مشتري القمح مثل مصر والاردن يأخذون العروض التي لديهم يوم اغلاق العطاء بشرائها او رفضها."

أما في العراق فتستخدم العروض كأساس لمفاوضات طويلة. لكن اذا حدث هذا في أسواق متقلبة فإنهم يواجهون أيضا خطر ارتفاع الاسعار عن العروض الأصلية وهو ما حدث في هذا العطاء."وطلب العطاء عروضا لبيع القمح من الولايات المتحدة وأستراليا وكندا والارجنتين وتركيا وألمانيا.ومن المعتقد أن القمح الامريكي والكندي والالماني لايزال في صدارة العروض.

ويشترط أن تكون العروض تسليم ظهر السفينة أو للشحن الى ميناء أم قصر.

وكان المدير العام للشركة العامة لتجارة الحبوب قد أكد أن بواخر الشحن ستصل إلى الموانئ الجنوبية تباعا منذ منتصف الشهر الجاري حتى منتصف الشهر المقبل وهي محملة بأكثر من ٤٠٠ ألف طن من القمح الكندي والأمريكي، وأوضح أن الشحنات الجديدة تشكل جزءا من المواد الغذائية التي تعاقدت الوزارة لاستيرادها وتوزيعها على المواطنين للأشهر المقبلة في جميع البلاد.

وأضاف بأن قدرة مخازن الموانئ والأرصفة محدودة ولا تستطيع استيعاب كميات المواد الغذائية الكبيرة التي تستوردها الوزارة مما يسبب إرباكا واضحا في مواصلة توزيع المواد الغذائية بانتظام خلال المدة المقررة في التجهيز الشهري خاصة، فقد كان العراق يستورد المواد الغذائية من الخارج عن طريق ميناء العقبة الأردني وطرطوس السوري إضافة إلى القدرة الاستيعابية الكبيرة للموانئ العراقية سابقا ، أما في الوقت الحاضر فلا يوجد غير منفذ ميناء أم قصر وبقدرة استيعابية محدودة مما يكلف العراق مبالغ باهظة بسبب التأخير في عملية إنزال هذه المواد.